مقاربة التنمية الترابية وديناميكية المجالات المحلية والجهوية: أية علاقة ؟

المصطفى حسني
أستاذ باحث، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش

مقدمة

تروج السلطات العمومية منذ السبعينات من القرن الماضي لخطاب التنمية الجهوية والتنمية المحلية ومنذ عشرات السنين لخطاب جديد هو التنمية الترابية والتنمية البشرية، بعد أن راهنت وما تزال تراهن بقوة على السياسات القطاعية، وبدرجة أقل على السياسات العمومية ذات الطابع الترابي كسياسة إعداد التراب الوطني والتعمير وسياسة التنمية القروية وسياسة المدينة...وذلك من خلال إطلاق العديد من المبادرات والاستراتيجيات والبرامج الترابية لتحديث البلاد وتطوير أداءها، وإعادة التماسك بين جهاتها، والبحث عن حل للاختلالات المجالية الناتجة عن الفترة الاستعمارية أو الحاصلة بعد حصول البلاد على الاستقلال. وهي سياسات واستراتيجيات مختلفة الأهداف ومتباينة الوسائل تروم خلق وتأطير الديناميكيات المحلية والجهوية، كما هو الشأن بالنسبة لمسلسلات اللامركزية واللا تمركز والجهوية، أو سياسات تأهيل المجالات والمرافق العمومية كإنشاء الوكالات المستقلة ووكالات التنمية بكل من الأقاليم الشمالية والشرقية والجنوبية، وتدبير الموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة كإنشاء وكالات الأحواض المائية وبرامج التشجير ومحاربة التعرية ومحاربة التصحر. وإن تعددت السياسات والبرامج في الخمسين سنة الماضية وتنوعت المقاربات المتبعة من المقاربة القطاعية ، إلى المقاربة النطاقية، إلى المقاربة المندمجة، إلى المقاربة الترابية، فإن تطبيق هذه الأخيرة مازالت متعثرا في الوقت الذي ازدادت فيه الوضعية الترابية اختلالا بين مختلف جهات البلاد، واشتد الاكتظاظ والاختناق في بعض المناطق فيما ازداد التصحر والتدهور في البعض الأخر.

مقاربة التنمية الترابية: مقاربة وجيهة لمعالجة الديناميكيات المحلية والجهوية

إذا كان من الصعب إعطاء تعريف جامع ومانع لمفهوم التنمية الترابية، فإننا سنحاول، مع ذلك، اقتراح اجتهاد يعرفها كمسلسل يضبط الديناميكيات ذات الأصول الداخلية والخارجية فوق تراب معين، وذلك من خلال العمل على الربط والتمفصل بين المقاييس الترابية المختلفة (المستوى الدولي والمستوى الوطني والمستوى الجهوي والمستوى المحلي)، ومن خلال الحرص على الربط والتنسيق بين مختلف الفاعلين في إطار من الحكامة الجيدة. إنه مسلسل مُتحكم فيه ينتقل بفضله تراب معين من وضعية إلى وضعية أحسن، بفضل الدخول في ديناميكيات إيجابية، وجعل التراب أكثر جاذبية وأكثر تنافسية واستدامة. أي ديناميكيات تدمج الوقائع المجالية والمستويات المؤسساتية والفعليات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في بوتقة واحدة هي تظافر الطاقات من أجل خدمة الإنسان أينما كان وكيفما كان داخل نفس التراب.

أهداف مقاربة التنمية الترابية

ينطلق مفهوم التنمية الترابية من أربعة مفاهيم أساسية هي التراب والفاعلون والرهانات والموارد. ليطرح التراب نفسه إذن كمجال مفضل للتفكير والعمل، وإطار قادر، ومؤهل لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة والمتماسكة، وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:

– الرفع من قدرة مختلف الفاعلين على العمل والأداء سواء كانوا مقاولين منتجين أو كمؤسسات إدارية أو كسياسيين ملتزمين أو كفعاليات للمجتمع المدني او كساكنة محلية نشيطة؛

– تحديد التوجهات على المدى المتوسط والبعيد كرؤيا إستراتيجية ووضع الوسائل الكفيلة لإنجازها وتحقيقها؛

– إدماج السياسيات القطاعية من خلال ما يسمى بالمنهجية التقاطعية *(Convergence)*؛

– تحسين أساليب التسيير والتنسيق أو ما يصطلح عليه بالحكامة الجيدة، وذلك بالعمل على الربط والتمفصل بين مختلف الفاعلين وعلى الخصوص الدولة والجماعات الترابية والقطاع الخاص والجمعيات التنموية والتعاونيات وذلك اتباع سياسات عمومية تنسق بين مسارات ومسلسلات التهيئة والتنمية النازلة والصاعدة.

خلفيات ظهور مقاربة التنمية الترابية

يعتمد نموذج التنمية الترابية على أساس منهجية مصاحبة الفاعلين وإدماج أكبر قدر ممكن منهم. لقد أصبح هذا الأمر ملحا من أجل مواجهة حالة التعقد التي أصبحت تميز المجالات الترابية، واشتداد تناقض الرهانات لدى مختلف الفاعلين، وخصوصا ببلدان الجنوب؛ حيث انضافت إلى الأزمات العامة التي تخص العالم برمته أزمات بنيوية خاصة بها؛ وتتمثل هذه الأزمات في أربعة أنواع:

– أزمة النموذج القطاعي والإنتاجوي، الشيء الذي ترتب عنه ظهور اختلالات مجالية كثيرة واجتماعية كبيرة؛

– أزمة تعبئة الموارد المتوفرة أمام تزايد الحاجيات وتنوعها واشتداد التنافس عليها؛

– أزمة الضبط والتسيير والحكامة بسبب سياسات التحرير وتخلي الدولة عن القيام بوظائفها التقليدية؛ وقد صاحب هذه التطورات غياب للتنسيق واختفاء للعديد من الخدمات وتزايد للمساطر الاجرائية وتعقد للقوانين التنظيمية، وظهور فاعلين جدد وتعدد الجماعات الترابية، واللجوء إلى شركات التدبير المفوض والمنظمات غير الحكومية؛

– أزمة الهوية الترابية من جراء العلاقة المختلة بين العولمة الجامحة والمجالات المحلية المهددة؛ مما تطلب معه إعادة تنظيم الفاعلين وتعبئة الموارد المحلية بشكل يتيح للمجالات الترابية إمكانيات المقاومة والاستمرار.

التنمية الترابية كبديل جديد ومحاولة تركيبية للمقاربات السابقة :

كان لظهور هذا المفهوم في العقدين الأخيرين وقع كبير على التفكير الاجتماعي والتفكير الجغرافي من جهة، وعلى السياسات العمومية من جهة أخرى خصوصا بالبلدان الموحدة على غرار فرنسا التي فرضت نموذجها اليعقوبي على عدد من مستعمراتها السابقة، ومنها المغرب. يعبر هذا المفهوم، في الحقيقة، عن الحاجة لإعادة تشكيل العلاقة ما بين الدولة والمجتمع، وإعادة ترتيب العلاقة ما بين المركز والمحيط، سواء على مستوى توزيع السلطات، أو على مستوى تقسيم الثروات. وبهذا فرض نفسه كمقاربة نموذجية للتنمية في وقتنا الراهن.

لم تأت هذه المقاربة من عدم، ولكنها عرفت، في تكوينها، تطورا تدريجيا انطلاقا من الإرث المعرفي، ومن دينامية المجتمع، ومن الرغبة في إصلاح بنيات الدولة وتطوير آليات الاقتصاد والمجال. كما أنها لم تلغ نهائيا المقاربات التي سبقتها بقدر ما تعايشت معها خصوصا، كما هو الشأن ببلادنا، حيث تتراكم التجارب، بدون أن يكون هناك حسم نهائي فيما بينها، نظرا لتعقد الوضعية وتعدد الفاعلين. وهكذا نجد أخيرا أن التنمية الترابية انضافت إلى عدد من أساليب التنمية الموجودة سابقا كالتنمية المجموعاتية والتنمية المحلية المؤسساتية (الجماعية) والتنمية المحلية التطوعية (الجمعوية).

فمقاربة التنمية المجموعاتية *(Développement communautaire)* مازالت حية، وإن أصابها الكثير من التراجع والضمور، بسبب الأزمات التي تضرب المجتمعات التقليدية المحلية، حيث ما زالت تلجأ إلى ترتيب وإعداد مجالاتها لتلبية حاجياتها المختلفة، بطريقة ذاتية، انطلاقا من إمكانياتها، ومن تصوراتها وتمثلاتها الخاصة. إذ تتشكل العديد من المبادرات بالدواوير والمداشر المنتشرة في كل المناطق، للقيام ببعض العمليات «التلقائية» لتهيئة بعض المرافق والتجهيزات كالمساجد والآبار والمسلك والمقابر والكتاتيب مثلا. حيث يتم اللجوء إلى التمويلات الجماعية أو التمويلات الفردية التطوعية. غير أن هذا النوع من المبادرات لا يكون فقط من داخل المجموعة فقط، ولكن أيضا من طرف بعض المهاجرين الذين غادروها سابقا، أو من طرف بعض لمحسنين الأجانب. وعلى الرغم من انحصار الجماعة التقليدية بصفتها مؤسسة تقريرية، فإن المجموعة المحلية مازالت تسهر على ضبط جزء يسير من العلاقات الاجتماعية، وتعمل نسبيا على تدبير المرافق والمنشآت الجماعية. وتتخذ هذه المجموعات من المساجد فضاء للتشاور والالتزام والتعاقد، مما يعطي لقراراتها ومبادراتها صبغة دينية مقدسة. كما يمكن هذا الفضاء المجموعة المحلية من الاستمرار ككيان اجتماعي.

فيما يخص التنمية الموطنة (*Dévelppement localisé*)، فهي تنمية يتم إسقاطها من خارج الترابات[1] المعنية بالأمر، على شكل سياسات قطاعية، حيث تعمل الدولة من خلال شبكة إقليمية وجهوية على توطين استثماراتها المختلفة بحثا عن النجاعة الاقتصادية والفعالية الوظيفية.

أما التنمية المحلية، فنميز فيها بين نوعين من التنمية؛ التنمية المحلية المؤسساتية والتنمية المحلية التطوعية. إنطلق النوع الأول ببلادنا مع ميلاد الميثاق الجماعي سنة 1976، حيث أناط الجماعات المحلية باختصاصات حقيقية لتدبير شؤونها المحلية، وتهيئة وتنظيم ترابها، بعد أن مكنها من الشخصية المعنوية والاستقلال المالي. ومهما قيل عن الوصاية التي تخضع لها، فقد أعطى المشرع لمجالسها المنتخبة سلطات تقريرية وتنظيمية مختلفة، وموارد مالية وبشرية لا يستهان بها، ستجعلها مبدئيا المبادر الأول والفاعل الرئيسي في ترابها. غير أن فعالية هذه الجماعات في القيام بالتزاماتها التنموية مازال أمرا مطروحا بحدة لاعتبارات بنيوية وسياسية وتقنية وتنظيمية متعددة، اعتبارات مرتبطة تارة بالنظام العام وتارة أخرى بالأنساق الترابية المحلية. أما النوع الثاني، فيهم العمل الإرادي الذي تقوم به الجمعيات والوداديات والتعاونيات بشكل تطوعي لخدمة المصلحة العامة المحلية، وذلك من خلال تعبئة الموارد الترابية قصد تحريك عجلة الاقتصاد المحلي بتشجيع الأنشطة المدرة للدخل، ومن خلال الاستجابة للحاجيات الاجتماعية الملحة. وغالبا ما تأتي المبادرة من فعاليات المجتمع المدني التي تسهر على تفعيل المبادرات المحلية على شكل عمليات ومشاريع مركزة بشراكة مع منظمات غير حكومية وبمشاركة السكان. وتخص هذه المبادرات بالخصوص المناطق الهامشية والمهمشة التي لم تستفد كثيرا من مجهودات الدولة. إنها مناطق لم تستطع حقا الاندماج في اقتصاد السوق بشكل كلي، ولكنها مناطق ما زالت تحافظ، بالمقابل، على عرى التضامن والتآزر الاجتماعي، وعلى القيم التقليدية للمجموعات البشرية (الجْماعة). وهذه المجالات هي على الخصوص المناطق الجبلية المنتمية للأطلس الكبير والأطلس الصغير والريف، وكذا المناطق الواحية المتواجدة بالجنوب الشرقي للبلاد.

ومع بداية الألفية الحالية فرض مفهوم التنمية الترابية نفسه بقوة، في سياق تفاعل مسلسلي العولمة والاستتراب، معبرا بذلك عن الحاجة لمصالحة الظاهرة الشمولية مع الظاهرة المحلية. ومؤسسا لمقاربة ترمي إلى استثمار وربط كل الجهود والطاقات كيفما كان مصدرها فوق تراب معين، لتخلق منه مجالا للمشاريع الخلاقة والمجددة. يكون التراب، من خلالها، مسرحا لالتقاء التيارات النازلة (من المركز) والتيارات الصاعدة (المنبثقة من المجتمع المدني ومن

(1) ترابات (Territoires) : جمع تراب. لجمع تراب تعمدنا استعمال مصطلح «ترابات» لتمييزه عن كلمة الأتربة المستعملة في ميدان التربة (البيدولوجيا)، ولم نستعمل الكلمة المركبة «مجالات ترابية» «territoriaux – Espaces» والذي لا يعني بتاتا «Territoires» بمفهومه الشامل بقدر ما يعني الحيز الجغرافي الذي تسري عليه نفس القوانين.

السكان) والتيارات الجانبية (القادمة من الترابات المجاورة) والتيارات التقاطعية (المنبعثة من المنظمات غير الحكومية أو من السوق).

وبهذا فإن التنمية الترابية «الناجحة» هي تلك التي تعمل على التحكيم والمصالحة بين الفعالية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والتماسك الترابي والاستدامة البيئية والهوية الثقافية والاستشراف المستقبلي، وهي الذات تلك التنمية التي كما يراها أرمان فريمون[2] « تترجم أساسا نظرة إدماجية للمجالات وللفاعلين الاجتماعيين ولسياسات التدخل العمومية... ليصبح الهدف الرئيسي لها هو خلق الالتحام الاجتماعي والترابي كعنصر لتجانس مسلسلات التخطيط والتهيئة والتنمية المنبعثة من الأعلى ومن الأسفل».

أشكال التنمية ذات البعد الترابي

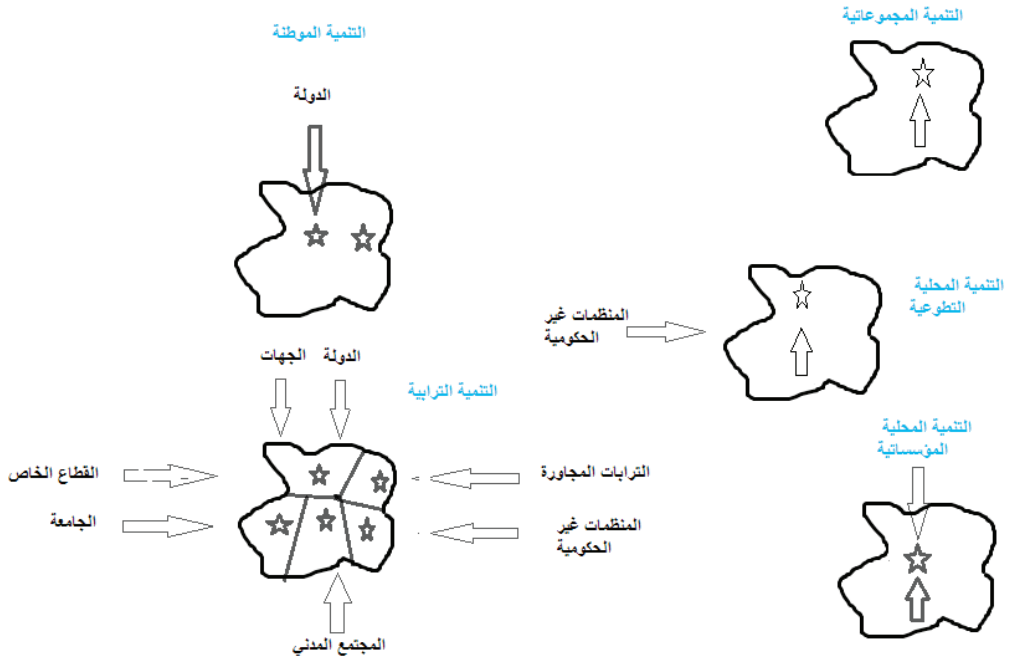

إذا كان البعض يرى بأن التنمية الترابية هي الأسلوب الذي «يسمح للفاعلين بتحسين قدراتهم على السيطرة على التطورات التي تهمهم»[3]، فإن البعض الآخر يؤكد على ضرورة التفاعل والتخطيط حيث يرى أن «التنمية الترابية هي نتيجة للتفاعل بين الديناميات المحلية والديناميات المؤسساتية، وإرادة معينة في التدبير والتخطيط الجماعي للتراب، من خلال مختلف صيغ الحكامة». وبهذا تتشكل وتتفاعل هذه العناصر كلها داخل نظام ترابي شامل بشكل منتظم ومتواتر على من خلال دورات وتقلبات مستمرة تتميز بسيادة آليات التصحيح والضبط والسيطرة، إلى أن تقع الانقطاعات النوعية لتعبر عن تغيرات جوهرية في طبيعة النظام نفسه، كالانتقال من نظام قروي صرف إلى نظام حضري، أو الانتقال من مجال المدينة إلى مجال الميتروبول أو الانتقال من مجال مُغلق إلى مجال جذاب وتنافسي.

وقد اهتدت بلادنا لذه المقاربة لمعالجة مجموعة من الميادين المؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية، خصوصا بعد أن تعددت وتضاربت الاختصاصات والسلطات، وتفتتت وقلت الموارد المالية، مما جعل شأن التنمية رهين بمشاركة كل الأطراف المعنية، وشراكة وتعاقد بين كل الفاعلين الذين يهمهم الأمر. ليصبح التراب، بذلك، رافعة حقيقية للتنمية المستدامة. ولعل السياسات التعاقدية في ميادين الكهربة القروية، والتزود بالماء الصلح للشرب،

(2) Frémont A, Les territoires des hommes, in La dynamique des territoires, Revue Projet, n° 254, p 30.
(3) De Fontaine JP, et Autres 2001, Itinéraires et developpement, INRA. Ed, 199.

والمسالك القروية، أو في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، أو في إطار التعاقدات التي تربط الدولة بالجهات في مجال البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية...لخير أمثلة على وجاهة هذا النوع من المقاربات التي ما فتئت تؤكد على نجاحها في حل العديد من المشكلات المستعصية.

المقاربة الترابية: بين النموذج والواقع

لا يمكن لكل ملاحظ لبيب إلا أن يلاحظ العلاقة المختلة بين الخطاب والواقع الترابيين، بين السياسات الطموحة وبين الممارسات الميدانية المتميزة بوجود ديناميكيات مفلتة وغير متحكم فيها سواء على مستوى التعمير أو على مستوى تنظيم المجالات العمومية. فما هي طبيعة العلاقة الموجودة بين خطاب التنمية الترابية من جهة، وديناميكية المجالات المحلية والجهوية بصفة عامة وببلادنا بصفة خاصة من جهة ثانية ؟ ولماذا لا تستطيع السياسات الترابية المختلفة أن تؤطر تأطيرا سليما الديناميكيات الجارية وتحرك مسلسلات التنمية المحلية والجهوية بوثيرة أكثر سرعة وأكثر استدامة ؟ هل يتعلق الأمر بطبيعة هذه السياسات في حد ذاتها أم في طريقة وصياغة تطبيقها ؟ أم بطبيعة الفاعلين الذين سهروا على تنفيذها؟ أم بعجز الأوساط الجغرافية على تمثل مضامين أهدافها واستيعاب آلياتها ؟ أم يرجع الأمر إلى تضارب الاستراتيجيات المختلفة الظاهرة منها والخفية ؟ أم إلى وجود أولويات وهواجس أخرى غير الهواجس التنموية ؟ هل يتعلق الأمر بمسلسل ترابي حقيقي حامل للتنمية أم أن الأمر يتعلق فقط بسياسات ظرفية وانتقائية؛ انتشارية حينا ومركزة حينا آخرا ؟ أم أن المسألة لا تعدو أن تكون فقط إعادة انتشار للدولة المركزية على المستويات المحلية والجهوية ؟

يمكن مقاربة العلاقة بين الخطاب والواقع الترابيين من خلال معالجتها كنسق نظري يتكون بدوره من أربعة عناصر هي: 1) التنمية الترابية بصفتها نموذجا نظريا، 2) التنمية الترابية بصفتها خطابا سياسيا وإيديولوجيا، 3) التنمية الترابية بصفتها فضاء للعمل، 4) التنمية الترابية بكونها تأطيرا للديناميكيات الفعلية للمجالات المحلية والجهوية.

إنها علاقة متطورة في الزمان ومتكيفة حسب نوع المجال وتتغذى من الاشكاليات الخاصة بكل مجتمع، لتجعل من بناء التراب موضوعا لها وغاية لتفاعلاتها. وبالتالي فهي علاقة تطورية تصحح مبدئيا نفسها بنفسها، وتسعى إلى أن تصبح نسقا تفاعليا بامتياز. لذا يمكن اعتبارها علاقة وجيهة من الناحية المبدئية، إلا أن طبيعة طرحها بالمغرب تثير أكثر من ملاحظة واستفسار حول مآلات تطبيقها، بالنظر إلى أوجه الاختلاف مع تجارب دولية أخرى.

لتوضيح هذه العلاقة الاشكالية لا بد من الإحاطة بصيرورة «الترابية» *(Territorialité)* وصيرورة «الإستتراب» *(Territorialisation)* لما لهاذين المفهومين والصيرورتين من أهمية في فهم البناء الترابي عامة.

علاقات «الترابية»: علاقات ملتبسة

لا تعتبر علاقة الإنسان بالمجال علاقة عابرة أو محايدة، بل هي علاقة «ترابية» بالدرجة الأولى تقوم على التفاعل المستمر. ويكون هذا التفاعل على شكل استيطان واستبطان. فالإنسان، كما يقال، ابن بيئته يتأثر بها ويتكيف معها، ويفعل فيها من خلال الإعدادات التي يقوم بإنجازها، في حدود المعارف والتمثلات والتقنيات والوسائل التي يتوفر عليها. غير أن هذه العلاقة لا تتكرر باستمرار إلى ما نهاية، لتحدث بين الفينة والأخرى قطائع في أسلوب إنتاج المجال، إما من خلال التأثيرات الخارجية، أو من خلال تراكم التحولات الداخلية، أو هما معا.

وإذا كان الانتماء والتجذر والتملك والهوية شروط ضرورية في تكوين الترابية، فإن هذا لا يتعارض مع الحركة والدينامكية؛ فقد كانت دائما في المجتمعات الأكثر استقرارا تيارات للتنقل والتبادل بدون أن تتعارض مع الترابية. أما المجتمعات التي كانت تعيش على الترحال أو نصف الترحال، ومجتمعات الصيادين والمجتمعات التي

كانت تنتقل بفعل الحروب والمجاعات، فقد كانت الحركة فيها تتكامل مع التجذر لتحقيق التوازن الضروري لتلبية حاجيات حياة السكان، وتكريس العادات والتقاليد لديها. أما في وقتنا الحاضر، فقد ازدادت الحركة من حيث السرعة والكثافة، بفضل تطور وسائل المواصلات وبسبب الاختلالات الماكرو- اقتصادية الحاصلة ما بين الجهات والبلدان، وبالتالي تغيرت المعادلة بين التجذر والحركة لفائدة هذه الأخيرة، وأصبح للترابة مضمون آخر، حيث أصبحت المجالات الحضرية الكبرى عبارة عن تجمعات لأفراد إثنيات وقبائل وجنسيات ختلفة. الشيء الذي يجعل الترابية تأخذ أشكالا وأحجاما ودلالات أخرى (مجال الأحياء، مجالات الاندماج والإقصاء الاجتماعي، الغيتوهات، تراب المدرسة، تراب الجامعة...)؛ بل يمكن الحديث عن ترابات داخل الحركة، كما هو الشأن مثلا بالنسبة للمهاجرين المغاربيين الذين يعتبرون أنفسهم ما بين هنا وهناك، أي ما بين ضفتي حوض البحر الأبيض المتوسط حسب كومشيون (2000).

ولا تأخذ الترابية معناها الكامل إلا بإخضاعها لمقاربة علائقية وتفاعلية، ولهذا فإنها عبارة عن مجموعة العلاقات التي يربطها الناس أو الجماعات الاجتماعية فيما بينهم، من خلال وسائل وسائطية مختلفة (أفكار، مشاريع، وسائل اتصال...)، وفيما بينهم وما بين الوسط البيئي والاجتماعي، وذلك من أجل ضمان استقلاليتهم والمحافظة على الانتماء والهوية. كما تأخذ الترابية، في نفس الوقت، بعدا ثقافيا صرفا من خلال نظام قيم مشترك ونظام تمثلات متشابهة... ولكن أيضا من خلال بناء هوية ثقافية خاصة (تيزون 1996)[4].

تكاد المجالات المغربية وخصوصا القروية منها أن تعرف كل المرجعيات (الهوية، التملك، التجدر، التفاعل) كشروط ضرورية لتكريس الترابية، باستثناء شرطي التواصل المؤسساتي والبناء الاجتماعي. فغيابهما، بشكل كبير، باعتبارهما حاملين للقيم الحديثة، يفسر سيادة استراتيجيات التكيف والانتظارية. أما المجالات الحضرية، وخصوصا الحواضر الكبرى منها، فتعرف المرجعيات التقليدية بها كالهوية والتملك الجماعي والتجدر الترابي اضطرابا مزمنا وخلخلة حادة، في الوقت الذي تكاد تغيب فيه المرجعيات الحديثة في ضبط المجال وتأطير ديناميكياته. مما يؤشر على وجود أزمة «ترابية» عميقة، تترجم غالبا بهيمنة الاستراتيجيات الفردية على المجال العمومي، وعزلة السكان أمام جبروت السوق وسطوة الدولة «الرخوة»، في الوقت الذي يسجل فيه ضعف للمجتمع المدني والنخب الحزبية، مقابل سيطرة الشبكات الترابية المكونة من الأعيان والأعيان الجدد على مفاصل السياسة والاقتصاد، سواء على المستوى الجهوي أو المحلي.

تعرف الترابية في المغرب فعلا أزمة متعددة الأوجه والأشكال؛ فإذا كان الإحساس بالهوية والانتماء قويا بالمجالات الريفية، فإن المجالات الحضرية تعاني من أزمة تشكيل «ترابية» متماسكة، تتجلى، على الخصوص، في عدم القدرة على تنظيم المجال وتدبيره، وعدم انخراط كل الفاعلين في الشؤون المحلية. بل إن الترابية القروية مازالت حبيسة إحساس إثني وعشائري، بدون أن تستطيع المرور إلى إنجاز بناءات ترابية مستقلة؛ فرد الفعل السلبي هو الغالب في سلوكيات القرويين المتميزة في غالب الأحيان بالانتظارية والجمود، أي الإبقاء على الأشياء عما عليها في انتظار تدخل الدولة أو المنظمات غير الحكومية أو الآخر، مما أدى بمحمد مرغادي إلى الحديث عن التنمية المحلية بالمغرب ك»بديل يفتقد لفاعلين»[5] حقيقيين. أي أننا بصدد ترابات تفتقد للحيوية اللازمة، وبالتالي أمام «ترابيات» غير مؤهلة لرفع تحديات التنمية والمنافسة. ونجد أنفسنا، في العديد من الحالات، بصدد ترابيات رخوة ومتقادمة خاصة بالعالم القروي وترابيات طارئة وفاقدة للانسجام بضواحي المدن، وترابيات فاقدة للهوية والتجدر والمدينية *(Citadinité)* بالوسط الحضري.

(4) Tizon. Ph. Qu'est ce que le territoire. In les territoires du quotidien, ED. Harmattan, Paris, 1996, P. 27.

(5) El Merghadi M, Une Alternative en mal d'acteurs : Le développement local au Maroc » In Etat-Nation prospective des territoires, Ed l'Harmattan, Paris 1996, P 207

ويمكن إرجاع هذه الأزمة إلى عوامل متعددة أهمها:

– هيمنة الدولة على جميع مرافق الحياة، ورغبتها في مَعْيرة (*standardisation*) التدخل من أجل السيطرة والتحكم في التراب وضبطه إداريا وسياسيا.

– تفكك البناء الاجتماعي التقليدي وعلى الخصوص القبيلة كإطار إداري و«الجْماعة» ككيان قراري.

– الهجرة القروية الكثيفة إلى المدن؛ مما أدى إلى استيلاب المجالات الترابية القروية والافتقاد إلى العلامات والرموز الدالة على الانتماء والتجدر بالمجالات الحضرية.

– دخول العلاقات الرأسمالية بقوة أدى إلى تفكيك البنيات التقليدية، وأدى بالمقابل إلى خلق ترابية فردانية أكثر جموحا وقوة من الترابية الجماعية.

لقد تداخلت هذه العوامل وغيرها منذ دخول الحماية الفرنسية إلى البلاد، وأدت الى تفكيك المرجعيات التقليدية للترابات المغربية. لتدخل هذه الأخيرة في مرحلة انتقالية طويلة الأمد؛ إذ يعرف فيها المجال المغربي برمته مسلسلات إعادة تشكيل مستمرة، لتكييف التحولات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية الكبيرة التي يعيشها المجتمع المغربي. وقد انعكست هذه المسلسلات وهذه التحولات على السواء على الترابية عند المغاربة، لتصبح تارة ترابيات هجينة ومعاقة وثالثة ترابية رخوة... دون أن تشكل منطلقا حقيقيا للتنمية المحلية، وحافزا مشتركا للتغيير الاجتماعي الإيجابي، ومحركا لديناميكيات مجالية خلاقة، وبالتالي التوجه نحو تنمية متماسكة ومستديمة.

صيرورة الاستتراب: كحاجة لإحياء وإنعاش الترابات المحلية والجهوية

نعني هنا بالاستتراب العمل أو مسلسل الأعمال التي يقوم بها فاعل ما من أجل إنتاج ترابه الخاص، بتحديد حدوده أو مجال نفوده، وبتحديد وظائفه ومهامه، وبضبط قوانين وطرق اشتغاله فوق ذلك التراب. ويقوم بتلك الاجراءات بشكل مستقل عن أي جهة أخرى. ويتعلق الأمر، غالبا هنا، بتأسيس منظمات المجتمع المدني ومؤسسات الاقتصاد الاجتماعي عند وضع قانونها الأساسي وعند ممارسة أنشطتها على الميدان، وكذا الدولة حينما تصبغ الطابع الترابي على سياساتها القطاعية.

نتيجة للعجز الحاصل في مختلف ميادين تدبير المجال، ظهرت مسلسلات إستترابية حقيقية لتعويض هذا العجز، وذلك بفضل مساهمة وتدخل التعاونيات والجمعيات المهنية ووواديات الأحياء والجمعيات الثقافية والرياضية في تأطير المجتمعات المحلية. وتبقى نشأة وتطور العمل التعاوني والتطوعي، بظهور العديد من التعاونيات الفلاحية والجمعيات التنموية بالعالم القروي، والعديد من التعاونيات السكنية ووواديات الأحياء من الظواهر المثيرة للإهتمام، لما تقوم به من إنعاش وتقوية الترابات المحلية والجهوية. فقد استطاعت التعاونيات على مستوى بعض الجهات كجهة دكالة–عبدة وجهة سوس ماسة درعة مثلا أن تخلق فضاءات حقيقية للإنعاش الاقتصادي والاندماج الاجتماعي. ونخص هنا بالذكر تعاونيات الحليب التي استطاعت أن تؤطر المجال الفلاحي، وأن تشكل أنوية لترابات فاعلة ونشيطة، بل استطاع البعض منها أن يرتب المجال القروي وينظمه بطريقة ناجحة من خلال طريقة انتشارها المكاني.

أما المجالات التي لم تتعرض لمسلسل هدم وتخريب البنى الجماعاتية بكثافة، فما زلنا نجد بها روح «الجماعة» وعلاقات التضامن فاعلة نسبيا. ويظهر ذلك في قدرة السكان على اتحاد المبادرة، بفضل مداخيل الهجرة نسبيا، خصوصا في ميدان التجهيزات القروية كالكهرباء والماء الصالح للشرب وفتح المسالك والطرق» (الناصري. 1996)[6]. وتهم

(6) Naciri. M, Développement et maîtrise des territoires, in Etat-Nation et prospective des territoires, Ed. Harmattan, P. 190

هذه المبادرات مناطق الأطلس الكبير الغربي والأطلس الكبير الأوسط والأطلس المتوسط والأطلس الصغير وحتى مناطق الواحات. والواقع أن الإحساس بالعزلة والهامشية من جهة، واستمرار الشعور بالهوية المحلية من جهة ثانية، واستشعار الإحساس بالاستقلالية التي كانت تميز هذه المجالات الترابية قبل دخول الاستعمار من جهة ثالثة، كلها عوامل تساعد وتحفز على بزوغ هذه المبادرات التنموية، من خلال تدخل الجمعيات المحلية والمنظمات غير الحكومية.

ولكن الهدم والتخريب الذي تعرضت له المجالات «الجماعاتية» لم يكن بنفس الدرجة والحدة بالنسبة لكل المناطق. على عكس المجالات التي تعرضت لهذا المسلسل بكثافة، بسبب انتشار اقتصاد السوق، وتدخل الدولة المعياري لضبط الترابات، والمراقبة السياسية، وتراجع الخدمات الاجتماعية، إلى درجة أصبح الفرد فيها ،كما قلنا سابقا، في مواجهة مباشرة مع تقلبات السوق وضغوطات الدولة. فقد هيمنت فيها الفردانية وانخفض الإحساس بالتضامنات التقليدية، وانهارت البنى الاجتماعية ك «الجماعة» والعشيرة، وانتهت الطبقة الفلاَّحية حيث «أصبح الفلاح، منذ الاستقلال، وبعد أن كان مالكا صغيرا أو خماسا أو عاملا زراعيا عند المعمرين أحيانا، يبحث على أن يصير، كأبناء عمه، عاملا بالمدينة» (المكي بن الطاهر. 2002)[7]. ورغم أن بعض الفلاحين يتمسكون بعملهم كمورد اقتصادي، فالعالم القروي يتدهور ويغرق، أكثر من أي وقت مضى، في أزمة بنيوية مركبة. هذه الوضعية دفعت بالبعض إلى التنبؤ له بطير مأساوي بصفته «عالما مغلقا لمجتمع قروي في طور الاندثار» (المكي بن الطاهر)[8].

وظهرت داخل المجالات الجهوية نفسها مناطق محضوضة حظيت بتدخل الدولة من أجل الرفع من مردوديتها الزراعية وربحيتها الاقتصادية، في حين بقيت المناطق المجاورة تعيش على اقتصاد هش جدا، حتى لا نتحدث بالكاد عن اقتصاد معاشي محتضر.

صيرورة الإستتراب: من أجل ضبط المجال والسكان والموارد

الإستتراب هو عمل أو مسلسل أعمال فوقية يقوم بها فاعل معين، من الأعلى، لإنتاج ترابات جديدة، وذلك بالعمل على تحديد حدودها ووضع قانونها الأساسي (عندما تقوم الدولة بخلق وكالات معينة مثلا)، أو يقوم بها لتشكيل أو إعادة تشكيل التراب (عندما تقوم الدولة بخلق جماعات ترابية أو تقوم بإعادة تقسيم التراب)، أو كما هو الشأن بالنسبة للشركات المتعددة الجنسية عندما تقوم بتقسيم تراب معين إلى وحدات وظيفية، إنتاجية كانت أم تسويقية.

لقد عرف التراب المغربي خلال القرن الماضي، بفعل الاستعمار والسياسات الوطنية المتبعة في فترة الاستقلال، تحولات عميقة وهزات كبيرة حولت كيانه وشكله وطبيعته. فانتقلت الدولة عموما من نظام مركزي لين يفاوض فيه المخزن باستمرار توزيع السلطات والثروات مع المجالات الهامشية إلى نظام مركزي موحد ومعياري، توجد الدولة بواسطته في كل مكان وحاضرة في كل مجال. الشيء الذي جعل الدولة تنتج باستمرار مجالات جديدة وتعيد تشكيلها لتكييفها مع الوقائع الجديدة.

وقد كان من الضروري لخلق دولة حديثة تفكيك البنيات التقليدية كالبنيات القبلية، وإقامة بنيات وشبكات إدارية هرمية ومتداخلة ومنتشرة مكانها على كل التراب الوطني. وقد وصلت الدولة فعلا درجة من تركيز السلطات إلى درجة جعلتها قادرة على ممارسة الهيمنة الشاملة على هذا التراب. فالدولة لا تتوقف عن تضييق حجم المجالات الترابية عن طريق تقسيم المقسم، ولا تتوقف عن الزيادة في عدد الآليات الإدارية وتعقيدها.

(7) Bentahar. M, Le Maroc contemporain, Pub. F.L.S.H Rabat, 2002, P. 149
(8) Bentahar. M, Le Maroc contemporain, Pub. F.L.S.H Rabat, 2002, P.150

وهكذا أصبحنا نتوفر على شبكة من الوحدات الإدارية (الولايات والأقاليم والعمالات والدوائر والباشويات والقيادات والمقاطعات الحضرية)، وعلى شبكة من الجماعات الترابية (الجهات والأقاليم والعمالات والجماعات القروية والجماعات الحضرية). وتم الاعتماد فيه، في نفس الوقت، على اقتصاد السوق في حدوده الدنيا، مع تدخل قوي فيه للدولة إلى حدود تطبيق برنامج التقويم الهيكلي، وتدخل نسبي فيه في المرحلة الموالية. ولكن المجال الترابي المغربي ما فتأ يعرف مزيدا من الاختلالات والفوارق الجهوية بسبب:

- توجه البلاد نحو التمركز على الساحل الأطلسي بين القنيطرة والبيضاء ليمتد فيما بعد إلى الجديدة.
- التزايد القوي للسكان الحضريين إلى أن أصبحوا يقتربون من 60 % من مجموع سكان البلاد.
- استمرار تدفق تيارات الهجرة بكثافة من البوادي إلى المدن.
- اختلال الأوساط البيئية على طول السواحلوب وبالأوساط الهشة من جبال وواحات، وكذا تراجع الغطاء النباتي وانتشار التصحر وتزايد التلوث.
- تزايد الطلب على الموارد الطبيعية كالماء والرمال والتربة والأخشاب... والموارد الطاقية كالبترول والكهرباء... أكثر مما يمكن أن توفره البلاد.
- تزايد الفوارق بين مختلف مناطق البلاد على مستوى الدخل والمؤشرات الاجتماعية كالفقر والتعليم والصحة.
- تزايد الفوارق ما بين المدن والبوادي، وداخل المدن ما بين الأحياء الراقية والأحياء الشعبية والأحياء غير المهيكلة، وداخل البوادي ما بين المناطق التي حظيت بالتحديث الهيدروفلاحي والمناطق البورية.

وفي مواجهة هذه الاختلالات المتزايدة ولتسريع وثيرة التنمية، قامت الدولة بعدد من السياسات الترابية (اللاتمركز، اللامركزية، لجهوية، إعداد التراب الوطني، مشاريع التنمية المندمجة، قوانين الاستثمار، مشاريع التنمية الحضرية، بنيات الاقتصاد الاجتماعي، برامج محاربة الفقر...). وقد ترتب أو صاحب هذه السياسات تزايد عدد الفاعلين المؤسساتيين والفاعلين الااجتماعيين والفاعلين الاقتصاديين، سواء على المستوى الجهوي، أو على المستوى الإقليمي، أو على المستوى المحلين، أو على المستوى تحث- المحلي (الأحياء، الدواوير).

غير أن هذه السياسات كانت سياسات غير كافية أو غير مكيفة مع الواقع، أو تنقصها الإرادة السياسية الحقيقية، أو تفتقر إلى الوسائل، أو لا تحتكم إلى السكان المحليين أنفسهم. فالمدن والبوادي المغربية تعرف على حد سواء انشطارات كثيرة بسبب ارتفاع نسبة البطالة والبطالة المقنعة، وصعوبة الولوج إلى الفضاءات السكنية اللائقة، وتدني الخدمات الاجتماعية، وسوء التسيير الجماعي وعدم القدرة على التحكم في التوسع الحضري. لقد انتهت المدينة الإسلامية كنموذج للتدبير الحضري إلى غير رجعة. بعد أن كانت تخضع لضبط اجتماعي وعمراني مناسبين مباشرة قبل دخول الاستعمار، انتهت المدينة العتيقة حاليا إلى ملجأ للمهاجرين القرويين الجدد، وممرا استراتيجيا فقط للانتقال إلى الأحياء العصرية، فأصابها التدهور بعد أن هاجرها السكان الأصليون.

أما المدينة الحديثة فهي، في الغالب، مقسمة تقسيما وظيفيا وفق خطط تنطيق لا تسمح بالاندماج الاجتماعي والمجالي. وظهرت بالحواضر المغربية، إلى جانب المدينة الاستعمارية، أحياء متفاوتة في التجهيزات والبنيات التحتية: أحياء راقية خاصة بالفئات الميسورة، وأحياء سكنية ضعيفة التجهيز خاصة بالفئات الشعبية، وأحياء هامشية غير قانونية وغير لائقة للسكن. ولم يعد أمر التناقضات الحضرية يقتصر على التفاوت الواضح بين الأنسجة العمرانية، بل تعداه إلى أن كل مجال بعض المدن اصبحت له مدارسه ونواديه وفضاءاته الترفيهية، إلى درجة يمكن الحديث معها عن مدن داخل المدينة، تختلف فيما بينها ليس فقط من حيث النسيج العمراني، ولكن أيضا من حيث المضمون الاجتماعي

والثقافي. ليتم تكريس، بذلك، الانكسارات الحضرية التي ما فتئت تتزايد حدتها يوما بعد آخر، وما مراكش إلا نموذج على عدم الاندماج،حيث تتواجد بنفس المدينة سبعة مدن متمايزة[9].

كما أن المجالات القروية لم تعد متجانسة رغم ما كانت تعرفه في الماضي من تميز نتيجة لاختلاف الأوساط الجغرافية وأنماط العيش. لقد أمست مجالات متعددة ومتفاوتة التنمية: مجالات مركزية وأخرى هامشية، مجالات مندمجة وأخرى مقصية، مجالات بورية وأخرى مسقية، مجالات مفككة وأخرى متماسكة، مجالات مستقطبة وأخرى غير مستقطبة. وتدهورت حالة العديد من المجلات، إلى درجة يمكن الحديث، معها اليوم، عن مجالات ترابية اجتماعية خلاسية، والحديث عن مجالات «ساكنة» و«ميتة» ومجالات بدون شكل.

اعتمدت السلطات العمومية لتنميط المجال والمجتمع، في الكثير من الأحيان، على تفكيك التراب وإعادة تشكيله من جديد من أجل صياغته على الصفة التي تحقق لها يسر التحكم في السكان والموارد والمجال. وهي مقاربة تستجيب لمقتضيات سياسية وهواجس أمنية بالدرجة الأولى واقتصادية وتنموية بالدرجة الثانية. وهكذا، كلما ظهرت بوادر أزمة سياسية تهدد الاستقرار السياسي والاجتماعي، كلما تم اللجوء إلى الإستتراب أو حتى إلى الإستتراب المتعمد، بشكل من الأشكال، إلى درجة يمكن الحديث معها عن «حمى مزمنة» تكاد أن تطبع النظام الترابي برمته. فأعراض هذه الحمى التي تصيب هذا الكيان هي نفس الاعراض دائما، وفي كل مكان. وترجع في عدد منها إلى أسباب متعددة أهمها:

– النمو الديموغرافي السريع الذي يؤدي إلى تركزات مجالية خطيرة يصبح بعضها من الصعب التحكم في آلات الضبط والمراقبة خصوصا مع تزايد حاجيات السكان؛

– العجز الاجتماعي الناتج عن عدم القدرة على تلبية حاجيات كل السكان من خدمات اجتماعية ومرافق عمومية وتجهيزات تحتية؛

– العجز الوظيفي على المستوى الاقتصادي الذي يؤدي إلى انتشار البطالة والبطالة المقنعة والاقتصاد غير المهيكل وتراجع القدرة الشرائية؛

– التفكك المجالي الناتج عن الهجرة القروية القوية وعن السياسات العمرانية الخاطئة وظهور كل أشكال السكن العشوائي والتفاوت الحضري، وما يترتب عن ذلك من عجز فادح في الاندماج الاجتماعي والتماسك الترابي؛

– العجز الإداري والسياسي في تأطير السكان خصوصا وأن الآليات المؤسساتية الموازية لا تشتغل بما فيه الكفاية (الأحزاب النقابات الجمعيات...) لإعطاء البديل المناسب، في الوقت الذي انهارت فيه البنيات والمؤسسات التقليدية. وعندما تتضافر هذه العوامل مجتمعة يحصل الانشطار الاجتماعي الذي يمكن أن يصبح تهديدا للأمن العام، ولكن عندما يتجاوز هذا الانشطار عتبة التسامح الديموغرافي–السياسي يكون الجواب من طرف السلطات العمومية هو سياسة الأتربة التقليدية التي لا تتلاءم دائما مع مقتضيات التنمية الترابية المستديمة.

يعد تجاوز حدود «الكتلة الديموغرافية الحرجة»، بالنسبة للسلطات العمومية، أمرا أو وضعية يصعب معه التحكم سياسيا وأمنيا في التراب والسكان. ولهذا ينطلق مسلسل الإستتراب مباشرة بعد تجاوز عتبة التسامح الديمغرافي–السياسي، ليتم اللجوء دائما لنفس الصيغ والإجراءات لإعادة صياغة التراب المعني بالأمر :

(9) تروان ج.ف تروان وآخرون، المغرب، مقاربة جديدة في الجغرافية الجهوية، دار طارق للنشر 2006، ص 236

– على المستوى المؤسساتي: بخلق مزيد من العمالات والأقاليم بدون أن تتوفر الوحدات الإدارية على كل شروط التنمية أو أن تحتضن كل المصالح الخارجية والهيآت التنموية أو بخلق المزيد من اللجان والهيآت (وكالات، مجالس،...) إلى درجة ذوبان المسؤولية وهدر الأموال العمومية؛

– على مستوى المجال القروي: يتم اللجوء عادة إلى الزيادة في عدد الجماعات القروية وترقية المراكز القروية إلى جماعات حضرية؛ بدون أن تتوفر هذه الجماعات أو تلك على الموارد البشرية والمالية والاقتصادية اللازمة لتنميتها؛

– على مستوى المجال الحضري: يتم تقسيم المدينة تارة إلى عدد من الجماعات الحضرية والعمالات وتارة أخرى إلى مقاطعات إدارية... من جهة أو ترقية بعض المدن إلى عواصم إقليمية من جهة ثانية بل يتم اللجوء إلى توحيدها من جديد، كما لو أن المدينة مجال تجريبي أكثر منه كيان اجتماعي حي. وبالتالي فإن الحل الجاهز باستمرار لتجاوز مخاطر الانشطار الاجتماعي هو تقسيم المقسم والزيادة في عدد الهياكل الإدارية والهيآت التقنية.(10)

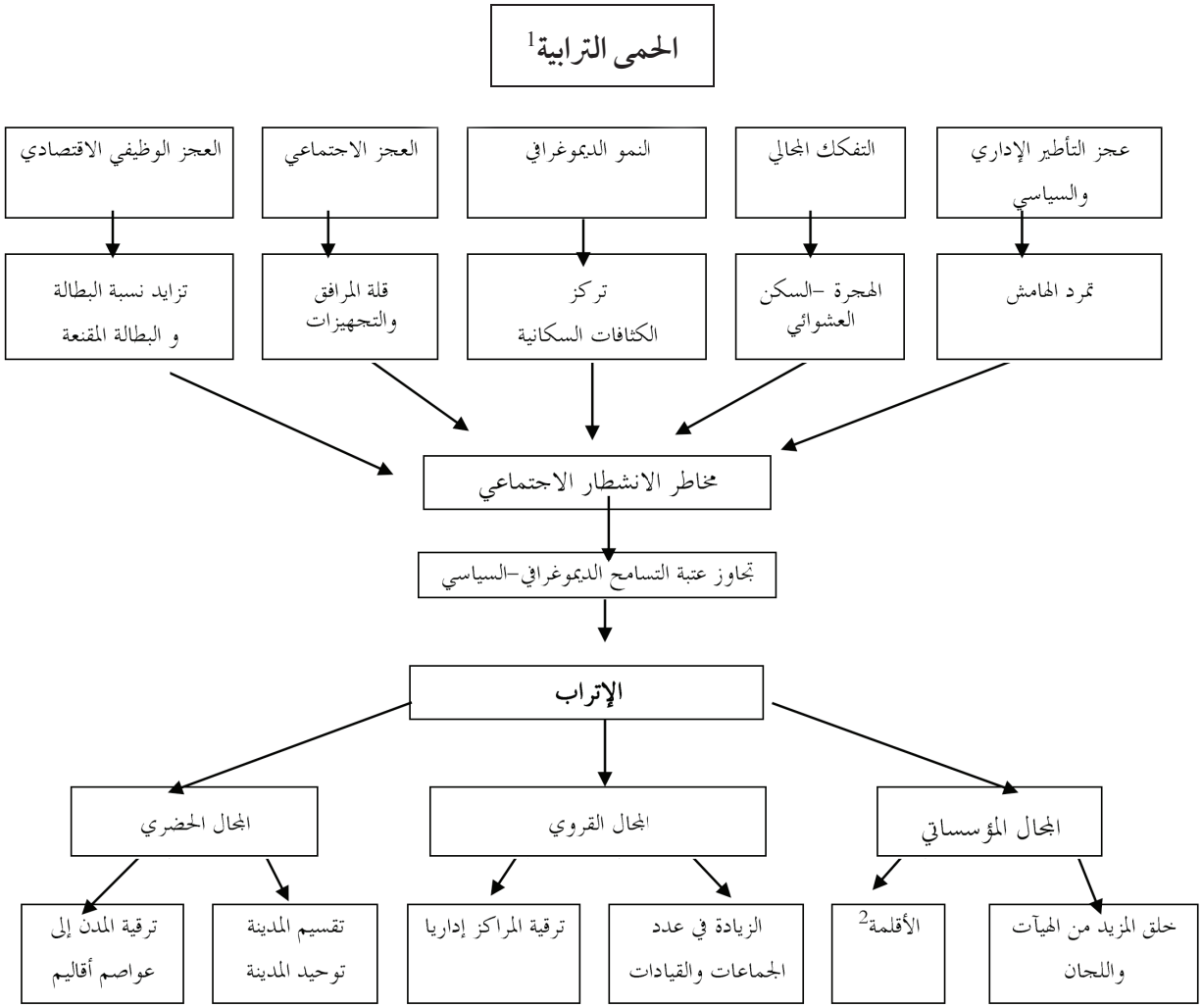

قد تبدو هذه الإجراءات خطوات عملية لحل قضايا عاجلة أمنيا وسياسيا، ولكنها لا تشكل، بأي حال من الأحوال، وسيلة فعالة وحاسمة لتحقيق وتسريع مسلسل التنمية المحلية. فالوحدات الترابية الناتجة عن هذه التدخلات تكون غالبا إطارات ضيقة لإنجاز مشروعات التنمية من حيث التصورات أو التمويلات أو الاستثمارات.

(10) الحمى الترابية : La fièvre territoriale

كما أن تعدد الهياكل والهيآت يؤدي، لا محالة، إلى تعقد المساطر وتضارب الاستراتيجيات وتشتيت الإمكانيات والمقدرات. هذا مع العلم أن التقسيم المتتالي يؤدي بالتراب إلى فقدان السمك التاريخي الضروري لتكوين خاصية «الترابية» الإيجابية الكفيلة بدعم مسلسلات التنمية وضبط التحولات والتحكم في الديناميكيات المحلية والجهوية.

خاتمة:

تعتبر التنمية الترابية إطارا وجيها للاستدامة والنجاعة والفعالية ولكنها مقاربة تعاني ببلادنا من نوع من الاختلال والارتباك، نظرا لقوة الانفلاتات التي تهز المجالات المغربية المحلية منها والجهوية، الحضرية منها والقروية، والتي تعرف توالد ديناميات قوية تتميز تارة بإحداث آليات ايجابية للتنمية وتارة أخرى بتزايد الانحرافات التي تصعب معالجتها من جهة أولى، وكذا تعدد المقاربات وضعف الترابط والتمفصل والالتقائية بين السياسات الترابية من جهة ثانية، وهيمنة النموذج التحكمي الكابح للمبادرات والديناميات الايجابية والخلاقة من جهة ثالثة.

ومهما كانت إرادة الدولة في إعادة نشر أجهزتها ونقل بعض من تخصصاتها الى الهيآت المنتخبة محليا وجهويا، ومهما انفتحت على فعاليات المجتمع المدني والمحلي وشجعت مبادرات الاقتصاد الاجتماعي، ومهما بادرت إلى نهج سياسات جهوية واتبعت مقاربات التخطيط والتعاقد والمشاركة والحكامة الجيدة، فإنها لم تنجح كثيرا، إلى اليوم، في الحد من السياسات العمومية الموغلة في المركزية. ولم يستطع المجتمع، بالمقابل، أن يخلق ما يكفي من القوى المضادة ومن آليات الضبط، وأن ينتج ما يكفي من المجالات المحلية ذات الديناميكية المستقلة والمبادرة. لتبقى هذه المجالات رهينة للأنوية البيروقراطية الصلبة (العمال والولاة)، ورهينة للشبكات الترابية–الزبائنية المتقاطعة المصالح، والباحثة عن الامتياز والاحتكار والريع والمواقع السياسية. وذلك في ظل عجز واضح للطبقات المتوسطة التي تعد الحاضنة الطبيعية للمجتمع المدني القادر على تشكيل قوى مضادة وعلى اقتراح بدائل ومشاريع ترابية مجددة.

لتبقى المقاربات المهيمنة هي المقاربة القطاعية والمقاربة النطاقية. ونتحدث، في نهاية المطاف، عن تنمية موطنة بدلا من الحديث عن تنمية محلية أو ترابية واعدة ومستديمة. وهي ذات المقاربات التكونقراطية التي عجزت بشكل كبير في معالجة الاختلالات الجهوية الموروثة (المغرب النافع والمغرب غير النافع ، الشريط الساحلي الضيق الممتد من القنيطرة الى الدار البيضاء مقابل باقي المغرب ...)، والاختلالات البيئية الجديدة والتوترات الاجتماعية الطارئة والانكسارات المجالية المهددة للكيان الوطني. فقد ظهرت تركزات واستقطابات قوية وتصحرات خطيرة أصبحت تهدد فعلا كينونة المجتمع المغربي واستدامة مجاله وتطور اقتصاده. وهي نتيجة حتمية، كما نعلم، لسياسات عمومية نازلة غير ملائمة وغير فعالة وعقيمة في غالب الأحيان، ونتيجة أيضا لسياسات محلية وجهوية صاعدة مترهلة ومشتتة وغير متمفصلة.

لتنتج عن هذه العوامل وغيرها حكامة ترابية رخوة. حكامة تسببت بدورها في تلاشي التأطير المناسب للتحولات الجارية، مما لم ولا يساعد على التحكم في آليات التغيير الاجتماعي والمجالي، ويجعل من عمليات الإستتراب عن طريق تقطيع التراب باستمرار، وخلق المزيد من الهيئات، هي الحل الأسهل بالنسبة للسلطات العمومية. مما يتطلب إيجاد حلول جذرية وذكية لإحداث آليات فعلية لإطلاق مسلسل التنمية الترابية.

بيبليوغرافيا

- تروان ج.ف وآخرون، المغرب: مقاربة جديدة في الجغرافية الجهوية، دار طارق للنشر، 2006.
- Castelle H, Le développement local: quelle équation entre le politique et le technique, in
- Revue « Les chantiers du développement local », N° 5, Ed Priva, 1986.
- *Lacour.C, « Espace de développement: Les enjeux théoriques nouveaux face aux contradictions de sociétés contemporaines » in Actes du colloque Espace et développement, Marrakech, 1985.*
- *Di Méo. G, L'homme, la société, l'espace, Ed. Anthroposs, Paris, 1991.*
- Frémont A, Les territoires des hommes, in La dynamique des territoires, Revue Projet, n° 254.
- De Fontaine JP, et Autres 2001, Itinéraires et développement, INRA. Ed, 1999.
- Tizon. Ph. Qu'est ce que le territoire. In les territoires du quotidien. ED. Harmattan Paris 1996.
- El Merghadi M, Une Alternative en mal d'acteurs : Le développement local au Maroc » In Etat-Nation Prospective des territoires, Ed l'Harmattan, Paris 1996.
- Naciri. M, Développement et maîtrise des territoires, in Etat-Nation et prospective des territoires, Ed. Harmattan.
- Bentahar. M, Le Maroc contemporain, Pub. F.L.S.H, Rabat, 2000.